سياسات المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة في عصر الرقمية في مدينة انجمينا تشاد في الفترة من 2022 -2020

د. أحمد أوجلي عبد الواحد
كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة أنجمينا - جمهورية تشاد
د. محمد بشر الكاتب
كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة أنجمينا - جمهورية تشاد
د. الطيب حسن تجاني
كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الملك فيصل بتشاد - جمهورية تشاد

المستخلص:

تناولت الدراسة السياسات المتبعة في المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة في مدينة أنجمينا في عصر الرقمنة، وهدفت الدراسة إلى اقتراح أساليب تسهل الحصول على التمويل اللازم لتحقيق برامج الاستدامة المالية المشاريع الصغيرة في ظل الرقمية؛ حتى تتعامل مع المستجدات اليومية والقدرة على إيجاد الحلول المناسبة، اتبع الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تستخدم المؤسسات المالية شبكات إنترنت خاصة بها فى عملياتها المصرفية، كما يوجد موظفين مطورين للبرامج التي تستخدمها المصارف في عملياتها، وتتفاوت نسبة التمويل من مصرف إلى آخر حسب القدرات المالية للمصرف، كما أن هناك تدريب للموظفين المشرفين على المنصات الإلكترونية.

وعليه أوصت الدراسة بأهمية التحول إلى الرقمية في جميع العلميات المصرفية مع التركيز على التدريب لرفع مستوى الكفاءة والأداء، تخصيص ميزانية للحصول على التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجاري، التمويل، المشاريع الصغيرة، الرقمية، الدول النامية

Abstract:

The study examined the policies used by commercial banks to finance small projects in the city of N'Djamena in the era of digitalization. The study aimed to suggest methods that facilitate obtaining the necessary financing to achieve financial sustainability programs for small projects in light of digitalization. In order to deal with daily developments and be able to find appropriate solutions, the researchers in this study followed the descriptive and analytical approach.

The study reached results, the most important of which are: Financial institutions use their own Internet networks in their banking operations. There are also employees who develop the programs that banks use in their operations. The financing percentage varies from one bank to another according to the financial capabilities of the bank. There is also training for employees supervising the electronic platforms.

Accordingly, the study recommended the importance of digital transformation in all banking operations, with a focus on training to raise the level of efficiency and performance, and allocating a budget to obtain modern technology.

Keywords: commercial banking, finance, small projects, digital, developing countries

مقدمة

أحدثت التقنيات الحديثة والرقمية ثورةً فى عالم المال والاعمال، وأصبح التعامل معها ضرورة حتمية اقتضتها سنن الابداع والتطور. وزاد التوجه نحو الرقمية من وتيرة التنافس بين المؤسسات المالية على تقديم خدماتها ومنتجاتها، وفق طرق متجددة، وقوالب حديثة، وبات من الاهمية بمكان أن تقدم هذه المؤسسات خدماتها بطرق مختلفة تتناسب مع هذا التحول، وتتفاعل مع هذه المستجدات، وأن تأخذ حيزاً في هذا الفضاء التقني المفتوح، وتتعامل مع هذه التكنولوجيا على نحوٍ أفضل؛ كي تأخذ حظها في الاسواق المالية.

وان المشاريع الصغيرة هي الخلايا التي يتكون منها جسم الاقتصاد الوطني في المستقبل بعد ان تتطور هذه المشاريع وتصير شركات كبيرة بعد صقل روادها بالخبرات والمهارات وتوفير التمويل اللازم من اجل تكوين عطاء تراكمي عبر عقود الزمن.

وان ما نسمعه من أسماء كبيرة في عالم الاعمال والشركات في أسواق السلع والخدمات التقليدية والحديثة ما هي الا مشاريع صغيرة بدأها أصحابها بأفكار بسيطة لا تتجاوز خدمة المجتمع المحلى الصغير ولكن مع مرور الوقت اصبحت شركات دولية بل بعضها صارت عالمية وعابرة للقارات ومتعددة الجنسيات والخدمات تقدم خدماتها لملايين من المستهلكين وتوظف آلاف وملايين من العمال وتحقق مليارات الدولارات من الايرادات والارباح السنوية.

وان تقديم الخدمة والتمويل لمثل هذه المؤسسات سوف يؤدى الى إيجاد التمويل المستدام والتنمية المستدامة عبر الزمن ليسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وان التمويل المستدام سوف يقود الى التنمية المستدامة التي اتخذته هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم هدفها

الأول هو تحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع وتطوير وسائل الإنتاج واساليبه وادارتها بما يؤدى الى المحافظة على الموارد الطبيعية في الأرض وادخارها للأجيال القادمة ودون الافراط في استخدامها لتحقيق شعار التنمية المستدامة لعام 2030 وما بعده والتي تتمثل في: القضاء على الفقر والجوع والمرض وتوفير التعليم الجيد والمياه النظيفة والمساواة بين الجنسين والبيئة الصحية والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والحد من أوجه عدم المساواة وايجاد مدن ومجتمعات محلية مستدامة والاستهلاك والإنتاج المسئولان والعمل المناخي والمحافظة على الحياة البحرية والبرية وتعزيز السلام والعدل وإيجاد مؤسسات قوية وعقد الشراكات تحقيق مصالح جميع الأطراف.

ويتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث يتحدث المبحث الأول عن البنوك التجارية وتمويل المشاريع الصغيرة ويتناول المبحث الثاني: استخدام الرقمنة في تمويل المشاريع الصغيرة، كما يتناول المبحث الثالث عن تمويل المشاريع الصغيرة في مدينة انجمينا ثم الخاتمة والتي تشتمل على النتائج والتوصيات

المحور الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: أساسيات الدراسة

١- مشكلة الدراسة

تعانى المشاريع الصغيرة من مشكلات عدة تتمثل في الحصول على التمويل وتحقيق الادارة الرشيدة له وكيفية التعاطي مع الرقمية وطرق الحصول على التكنولوجيا التي تقود الى النجاح في المستقبل وذلك بسبب ثقل الشروط التي تضعها البنوك التجارية للحصول على التمويل و بسبب تقلبات البيئة التي تتمثل في نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات مما يؤدى الى ضعف صمود المؤسسات التجارية الناشئة امام تقلبات السوق المحلى وبالتالي التعثر والفشل

على المدى البعيد وعدم القدرة على استيعاب متغيرات ومستجدات عصر الرقمية الذى يتميز بانفجار المعلومات وسرعة التطور.

٢- فرضيات الدراسة

تحظى مؤسسات القروض الصغيرة بفرص تمويلية مناسبة من البنوك التجارية، كما أنها تسعى إلى التحديث والتطور من أجل التواجد في الفضاء الرقمي الواسع، كما يوجد عوائق تمويلية وإدارية امام مؤسسات المشاريع الصغيرة

٣- أسباب اختيار الموضوع

ان تمويل المشاريع الصغيرة في ظل التطور الرقمي يحدث الفجوة بين إمكانية هذه المؤسسات المالية والإدارية في عصر السرعة والمعلومات الهائلة والتنافس الهائل في توفير السلع والخدمات بناء على معايير الجودة والسعر لمواكبة التطور الذى يحدث في البيئة الداخلية والخارجية وإيجاد الحلول العملية الناجعة لكى تتعاطى الشركات مع موضوع الرقمية بشكل إيجابي.

٤- اهداف البحث

تهدف الدراسة الى اقتراح أساليب تسهل الحصول على التمويل لتحقيق برامج الاستدامة المالية للشركات في ظل الرقمية حتى تتعامل مع المستجدات اليومية والقدرة على إيجاد الحلول المناسبة

٥- أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية في مدى مساهمة البحث في تقديم مقترحات عملية لتحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر في مدينة انجمينا خاصة وان كثيرا من المؤسسات التمويلية ترغب في العمل في هذا المجال ومدى النجاح الذى تحققه هذه المؤسسات في أهمية ادخال الرقمية في عصر تتدفق فيه المعلومات بشكل كبير.

٦- منهجية الدراسة

اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي.

٧- حدود الدراسة

المكانية: مدينة انجمينا – والزمانية من 2020-2022

٨- **أدوات الدراسة**: استخدام المصادر الأولية والثانوية.

٩- صعوبات الدراسة

ضعف توفر المصادر والمراجع في المكتبات التقليدية وصعوبة الحصول على المعلومات الكترونيا نتيجة لغلاء وضعف توفر خدمة الانترنت

ثانيا: الدراسات السابقة

١- **الدراسات الأولى:** (فضل عبد الكريم البشير، ٢٠١٨).

تناولت الدراسة الواقع الجديد الذي تعيشه البشرية والتي تشكلت في ظل التقنيات الحديثة؛ وأصبحت الافكار والمعلومات والمعارف أصولاً قابلةً للتداول؛ من خلال استخدام التقنيات الرقمية التي تستند على السرعة والمرونة. ويهدف البحث إلى دراسة متغيرات التحول نحو الاقتصاد الرقمي، كإنترنت الاشياء، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبيرة، والحوسبة السحابية؛ وبيان مزاياها وسلبياتها، وانعكاسها على الجوانب الاقتصادية، مع التركيز على دور المنصات الرقمية في تعزيز تنامي التمويل الاسلامي، وإحداث نقلة نوعية في أنشطته، باستخدام المنهج الوصفي التحليلى. ويتناول البحث مفهوم الاقتصاد الرقمي ومزاياه، والانتقادات الموجهة له، ويتعرض للتحول الذي ستحدثه هذه التقنيات في صياغة مفاهيم جديدة مفعمة بالإبداع والتطور، ومستوعبة لمضامين الحداثة في حياة الناس في مختلف المجالات، علاوة على التغيير الذي ستحدثه في التعامل مع المال والخدمات الاخرى في المؤسسات المالية الاسلامية. ويفرد البحث مساحة لاستخدامات المؤسسات المالية الاسلامية للمنصات الرقمية في تبادل الأموال إلكترونياً، والخدمات المالية الرقمية، وتقديم التمويل،

وتطوير المنتجات المالية الاسلامية، وتعزيز انتشار البرامج التعليمية المتخصصة في التمويل الإسلامي وجعلها في متناول الراغبين، إضافة إلى دعم البحث العلمي وتفعيله من خلال استخدام هذه التقنيات، لتشكل هذه العوامل مجتمعة منظومة معرفية تدفع بالصناعة المالية الاسلامية نحو ارتياد آفاق جديدة. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج من أمهها: ضرورة استخدام هذه التقنيات والتعامل معها على نطاق واسع في قطاع المال الاسلامي، والاستفادة منها فى طرح البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الاسلامي لتصل إلى أكبر عدد من المتعلمين والمتدربين لرفد هذا القطاع بالكوادر المؤهلة.

٢- **الدراسة الثانية:** (كرستينا دوارتى، ٢٠٢١).

ومن أهدافها أن قبول التغيير التي تشهده إفريقيا على مدى السنوات الخمسة الاخيرة، مما يشير إلى احتمال تقبل القارة للبناء على أسس أفضل وليس مجرد إعادة البناء. وقد حددت الدراسة ثلاث مبادرات افريقية رئيسية تقوم على القابلية للتغيير.

١. منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وتهدف إلى تأسيس سوق موحدة تحقق معا إجمالي ناتج محلي يزيد على ٣,٤ تريليون دولار وتضم أكثر من مليار نسمة؛.
٢. مركز الثورة الصناعية الرابعة الجديد التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي والذى تستضيفه حكومة جنوب إفريقيا، لا جراء الحوار والتعاون بشأن التحديات التكنولوجيا المتقدمة والفرص التي تتيحها؛
٣. منصة نمو إفريقيا التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العاملي، وتهدف إلى مساعدة الشركات على النمو والتنافس على مستوى الدولي، والاستفادة من نشاطها فحققت في مرحلتها الأولى ريادة الاعمال في إفريقيا مستويات أعلى بنسبة ١٣% مقارنة بالمتوسط العالمي

ولا يزال صنع السياسات الافريقية يقوم على قناعة استمرت قرابة نصف قرن بأن تحقيق هذه المبادرات الجارية أن تصبح بمثابة نقطة تحول، وأن تبث الحياة في ما بُعد

التحول الى الرقمية من أعلى إلى أسفل. فحتى الوقت الراهن، ظل معظم التغيير لا ينتقل إلا من أسفل إلى أعلى. ونشأ في أنحاء القارة ما يزيد على 600 مركزا للتكنولوجيا وهي أماكن مصممة لمساعدة الشركات المبتدئة وأصبحت ثلاثة منها من المعترف بها دوليا وهي مراكز لاغوس في نيجيريا، ومركز نيروبي في كينيا، ومركز كيب تاون فى جنوب إفريقيا. وتستضيف هذه المراكز التكنولوجية مئات الشركات المبتدئة، والحاضنات، ومجمعات التكنولوجيا، ومراكز الابتكار بقيادة القطاع الخاص والشباب الذين يدركون، برغم المحنة، مدى ارتباط العمل الحر بالابتكار.

وتقود الحاجة الى سياسة عامة من ان التغيير من اعلى إلى أسفل ليس واعدا بنفس القدر. فقد أصدر منتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عام 2018 ان 22 من بين 25 بلدا خضعت للتحليل ليس لديها سياسات عامة تركز على النظام البيئي لابتكار والاستثمار فى الرقمية على نطاق واسع، من منظور جغرافي وقطاعي، مسألة حيوية ليس لمعاجلة المشكلات فحسب، وانما لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية فحسب وانما لمواجهة تحديات الامن والسلام. وهو يؤدي أيضا إلى زيادة النمو الاقتصادي وتوكد دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات ان زيادة 10% من وصول الخدمة عبر الأجهزة المحمولة ستحقق 3% من الناتج الإجمالي للفرد في افريقيا مما يمكن ان يوضح ان الحلول الرقمية ليست من فراغ.

ويجب على صناع السياسات جعل تطبيق التكنولوجيا الرقمية أحد عناصر النظام البيئي للابتكار، وبدون أي مضيعة للوقت. فالأطر التنظيمية المحددة بدقة، والاستثمار في البنية التحتية، والمهارات الرقمية، والشمول المالي، يجب أن تكون من الاولويات.

وتوضح معظم البحوث أن التكنولوجيا الرقمية ضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتصفها فى أغلب الاحيان بأنها العنصر الوحيد الذي تحتاج إليه إفريقيا لكي تتخطى العقبات وتصل إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والاحتوائية. ومن المنظور الاقتصادي، فإن تحسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضفي

صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الاهمية لإنتاج وكلاء السوق؛ مما يساعد على زيادة كفاءة سلاسل القيمة وتوفير منتجات وتقديم خدمات في المتناول. وسوف يعود ذلك بالفائدة على أضعف الفئات في المجتمع.

٣- <u>الدراسة الثالثة:</u> (السيد على السيد جمعة، ٢٠٢٠) .

هدفت الدراسة الى الوقوف على مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته، وتحديد المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ به في التعليم العالي وبيان المعايير المستخدمة في مدى استدامة تمويل التعليم الجامعي وعرض استخدام مصادر التعليم الجامعي الحالية بشكل اكثر فعالية واقتراح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة واستخدم البحث المنهج الوصفي وتوصل الى عدة نتائج منها انه يجب على التعليم العالي في ظل الضغوط الاقتصادية وزيادة الطلب عليه الأخذ بخيارات التمويل المستدام وان التمويل المستدام يستهدف تنويع مصادر التمويل لكى تتخلص الجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق مسير ة تطورها واستمرارها ونموها وبقائها حالا ومستقبلا كما ان تحقيق التمويل المستدام يستهدف تمكين الجامعات من خلال تحقيق الاستقرار الإداري والمالي التام ليتسنى لها تفعيل خياراته والاستفادة القصوى من بدائله ويظل التمويل الحكومي احد ركائز تمويل التعليم الجامعي ويمكن تعظيم الفائدة منه من خلال ميزانية التعليم الجامعي وترشيد الانفاق وتقليل الهدر واحداث توازن بين موازنات الجامعات وتدبير الاحتياجات لموارد مالية إضافية ويستند تفعيل التمويل المستدام على خيارات التمويل لتحقق الكفاءة والفعالية والعدالة.

٤- <u>الدراسة الرابعة:</u> (محمد غنم، ٢٠٢٢)

هدفت هذه الدراسة الى مناقشة المفاهيم المرتبطة بالتمويل الرقمي والشمول المالي ودراسة العلاقة بينهما اذ يتمتع التمويل الرقمي بالعديد من الفوائد على مستوى الافراد والاقتصاديات والحكومات ويعتمد التمويل الرقمي على تقنيات متعددة منها المنصات الرقمية والتكنولوجيا والحوسبة السحابية حيث يسعى التمويل الرقمي الى تسهيل

وصول الخدمات المالية الرقمية الى كافة الفئات بما فيهم الفقراء والمحرومين واينما وجدوا فالتمويل الرقمي يسمح بتحقيق الشمول المالي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاه الاقتصادي وقد عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة عبر العالم لكنه يبقى دون المستوى المأمول في المنطقة العربية

المحور الثاني: الاطار النظري للدراسة

أولا: المصارف التجارية والمشاريع الصغيرة

يشهد العالم تقدما كبيرا في المجال المالي بما في ذلك المؤسسات المالية وتعد الهياكل المالية لاي دولة مقياسا لمدى تقدمها أو تأخرها نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين وبالتالي زيادة انتاج المشاريع الاستثمارية المنظمة حيث تؤدى هذه الأخيرة دورا بارزا في تحقيق تنمية افضل واشمل وذلك باعتبارها افضل وسيلة لتحقيق استغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية كما يعتبر الحل الأمثل لكثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الافراد والمؤسسات

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لان المشاريع الاستثمارية يتوقف على فعاليتها في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة باقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن ان تعرقله

وتتم عملية التمويل بطريقتين اما بالتمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة او ارباح المؤسسة او عن طريق التمويل الخارجي وبالتالي اللجوء الى مختلف الهيئات المالية الأخرى ومن بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الحياة الاقتصادية.

١- مفهوم المصارف التجارية

يعتبر المصرف من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين يعتبر لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون الى أموال وعلى الرغم من ان المصارف التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار الا انها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء في مجال تمويل الاستثمارات لأنها تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم فهناك الودائع التقليدية وشهادات الإيداع التي تعتبر فرص استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم تجاه استثمارات قصيرة الاجل وهناك السندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك والتي تلائم المدخرين الذين يريدون توجيه مواردهم المالية الى استثمارات طويلة الاجل ويعتبر المصرف التجاري اهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد (حنان، ٢٠١٦).

وتعد المصارف التجارية احدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال مع طالبيها، اذ انها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، ولهذا تحقق المصارف التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إيداعها وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هنا برزت أهمية البنوك التجارية. ويشكل قطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام المصارف التجارية. (نورة، ٢٠١٧)

٢- وظائف المصارف التجارية

أ- وظيفة الوساطة

أي التوسط ما بين المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والفوائد المالية ووضعها في أيدى متناول الافراد والمؤسسات الراغبين في العملية الاستثمارية. ولا تختلف البنوك

التجارية عن غيرها من البنوك غير التجارية والمؤسسات المالية الأخرى التي يتألف منها السوق الائتماني والتي تسمى بالوسطاء الماليين. (حنان، ٢٠١٦)

ب- وظيفة خلق النقود

وهى وظيفة اكثر أهمية وتأثيرا من الوظيفة الأولى اذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات الأخرى وعن سائر الوسطاء الماليين ومعنى خلق النقود هو امكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض وبذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل وهى في شكل كتابي مثل الشيك يقبلها الاخرون في المعاملات. ويمكن تقسيم وظائف البنك الى وظائف كلاسيكية ووسائل حديثة. وتتمثل الوظائف الكلاسيكية في قبول الودائع على اختلاف أنواعها وتشغيل موارد البنك في شكل قروض واستثمارات متعددة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحتها وامنها.

اما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها مالا ينطوي على ائتمان ومنها إدارة الاعمال والممتلكات للعمل وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية وسداد المدفوعات نيابة عن الغير وخدمات البطاقة الائتمانية وتحصيل فواتير التلفون والكهرباء والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية وتحصيل الأوراق التجارية والمساهمة في خطة التنمية الاقتصادية (حنان، ٢٠١٦).

التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتمد هذه التقنيات على توفير الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التماثل في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في:-

أ- تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكييفها مع احتياجات المؤسسات
١- -تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة المعلومات وبذلك تسهيل عمليات الإقراض إضافة الى إمكانية التعاون

مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات وكذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على معلومات اكثر دقة او حتى على ضمانات مالية وشبه مالية منها ومن بينها:-

ت- نظام تصنيف الائتمان: وهذه الطريقة بدأ تطبيقها من قبل البنوك التجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك وتم تعميمها بعد ذلك في كل انهاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هده القروض تدرس وتمنح على أساس هذه الطريقة وتعتمد هذه الطريقة بتقييمها للمخاطر التي قد تنجح على منح هذه القروض على أساس التحليل الإحصائي الذى يسمح بالتنبؤ لعدم قدرة الزبون على الدفع وتقوم هذه الطريقة على الأسس التالية

ث- استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذى ينتمى اليه الزبون والمكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات

ج- توفير عدد كبير من الزبائن (المجتمع الإحصائي.. وبالتالي اختيار العينة المتمثلة لذلك المجتمع وباختصار فان هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحضارة والتنبؤ في المستقبل

ح- طريق ترتيب المؤسسات من طرف الاخرين

ان هذه الطريقة تحدد المكانة المالية والمستقبلية عن طريق تقييم قدراتها على الدفع وتزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في هذا المجال او المؤسسات المهنية التي تنتمى اليها المؤسسة المقرضة هي المسئولة الأولى من هذا التقييم بمثابة قوة دافعة كالاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص التي تعانى منها

٣- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث

تعتبر اكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تتقدم الى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف او انعدام الضمانات ولتجاوز هذه المشكلة لجات البنوك لتقاسم المخاطر مع طرف ثالث كما قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك ..الكفالة.. ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المشترك وتلعب دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين وغالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناء على تقييم مؤسسات الضمان وعلى مقدار ونسبة معينة.

ثانيا: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وأهميتها

تتعدد مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد المعايير الدولية المستخدمة في تصنيفها فتعبر كلمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات عوامل الإنتاج ونوعية الصناعات الاقتصادية القائمة والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة الحرفية ودرجة تأهلها والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها ومرحلة النمو الاقتصادية التي وصلت اليها وقد اشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بان هناك اكثر من ٥٥ تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ٧٥ دولة على مستوى العالم، ومن هذه المفاهيم والتعريفات: (رشوان، ٢٠٢٢)

أ- البنك الدولى: حيث يعرف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة باستخدام ٣ معايير أساسية هى عدد العمالة وحجم الأصول الثابتة للمشروع وحجم المبيعات الثابتة حيث يعرف:

١- المشروعات متناهية الصغر: بانها المشروعات التي يعمل بها عدد من العمال لا يزيد عن ١٠ عاملا ولا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة للمشروع عن ١٠٠ الف دولار ولا يتجاوز اجمالى المبيعات السنوية٣٠ الف دولار
٢- المشروعات الصغيرة: هي المشروعات الصغيرة التي يعمل عدد لا يتجاوز من ١٠-٥٠ ولا تتجاوز قيمة الأصول فيها عن ٣ مليون دولار ولا يتجاوز قيمة المبيعات السنوية عن مليون دولار.
٣- المشروعات المتوسطة هي التي يعمل بها ما بين ٥١-٣٠٠ عاملا ولا تتجاوز قيمة أصولها الثابتة عن ١٥ مليون دولار ولا يتجاوز قيمة المبيعات السنوية عن ٣ مليون دولار

ب- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف منظمة اليونيدو، المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بجميع مسئولياتها بابعادها طويلة الاجل وقصيرة الاجل ويتراوح بها عدد العاملين ما بين ١٥-٥٠ عاملا.

ج- تعريف منظمة العمل الدولية: عرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانها تلك المشروعات التي توظف اقل من ٥٠ عاملا في الدول النامية واقل من ٥٠٠ عاملا في الدول المتقدمة.

ثالثا: المعايير الدولية المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١- **المعايير الكمية:** هي المعايير التي يمكن ان تقاس او تعد وتركز على حجم المشروع ومن اهم المعايير الكمية معيار عدد العمالة ومعيار راس المال ومعيار عدد المبيعات السنوية للمشروع وقد يكون المعيار الكمي المحدد لنوع ما يعتمد على أساس واحد كعدد العمال او معيار راس المال وهذا ما يطلق عليه معيار أحادي وقد يستخدم معيار ثنائي او مركب.
٢- **المعايير النوعية:** وهي المعايير التي تعتمد على الخصائص النوعية للمشروع من حيث حجمه في السوق وشكل ادارته وملكيته وتنظيمه وتلك المعايير تصلح

لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروع ومن أهم المعايير النوعية معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة والمعيار القانوني ومعيار التنظيم الذى يمثل نمط الإدارة والملكية.

رابعا: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الدول النامية

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب نسبته من ٩٠% من إجمالي المشروعات في العالم ويمثل انتاج هذه المشروعات حوالى ٤٦% من الناتج المحلى العالمي وتوظف حوالى ٥٠-٦٠ % من نسبة التوظيف العالمي وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة من خلال التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية أهمها:-

أ- المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي
ب- المساهمة في دعم الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجاري
ج- ميزة التحول من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي
د- المساهمة في توفير فرص العمل والحد من البطالة
ه- تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي
و- المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي للتنمية

خامسا: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

وتنقسم هذه المعوقات الى اثنين:-

١- المعوقات التمويلية:

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من ابرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مرحلة الانطلاق فكثيرا ما تعتمد في نشاطها على مواردها الذاتية او على القروض العائلية وذلك ان الحصول على القروض المصرفية يتطلب توفر شروط ضمانات مصرفية فضلا عن وجود دراسة جدوى للمشروع والتي نادرا ما لا تكون متوفرة وقد اثبتت بعض الدراسات التي اعدها البنك الدولي ان

المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من ١% من احتياجاتها فإنها تفضل تمويل المشروعات الكبيرة الأكثر ربحية والتي تتسم بالسمعة الجيدة وجدارة الملائة المالية وذلك لضمان استيفاء شروط الاقتراض وتقديم الضمانات الكافية. وهناك ما يقرب من ٥٩-٩٨ % من مجموع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في افريقيا تستخدم مصادرها الخاصة لتمويل أنشطتها ويرجع ذلك الى عدم رغبة البنوك بتمويل هذه المشروعات على الرغم من ان نسبة تعثرها لا تتعدى ١ % فقط وذلك لعدة أسباب منها:-

١- التكلفة المرتفعة لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٢- الافتقار الى السجلات المالية كالميزانيات السنوية والسجل التجاري والبطاقة الضريبية
٣- محدودية الخبرة المصرفية والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية
٤- عدم ملائمة آجال القروض التي يرغب أصحاب المشروعات في الحصول عليها لأغراض الانشاء
٥- اتباع البنوك لنظام تخصيص الائتمان

٢- المعوقات غير التمويلية:

وهى المعوقات التي تواجه المؤسسات ولا تكون مرتبطة بعمليات التمويل وتشمل هذه المعوقات:

١- **معوقات تسويقية:** مثل عدم وجود بحوث في مجال التسويق ونقص المعلومات الملائمة في ما يخص المنافسين والموردين والوسائل التكنولوجية الحديثة فيما يخص المنافسين وأسواق التصدير ومحدودية قنوات التوزيع.
٢- **معوقات فنية:** مثل قلة وجود العمالة الفنية المدربة وضعف الخبرات والمهارات الفنية لدى أصحاب المشروع وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج.

٣- **معوقات إدارية مؤسسية:** وتتمثل في صعوبة الانشاء والتسجيل والترخيص وصعوبة الدخول في الأسواق وتعدد الجهات المشرفة على المشروعات الصغيرة وعدم وجود النقابات المدافعة عن مصالحها وتوثر في القرار (رشوان، ٢٠٢٢).

سادسا: استخدام الرقمنة في تمويل المشاريع الصغيرة وتحقيق الاستدامة

ظل الجيل الرابع من التكنولوجيا الحديثة والتي جاءت بسبب عولمة المعلومات والاتصالات والسرعة في الإيقاع والذى أدى الى العصر الرقمي بما تحمله هذه الكلمة من معنى فاصبح من مسئولية الشركات التجاوب مع هذه المتغيرات لخلق القدرة على اشباع رغبات العملاء في الحصول على سلع او خدمات ذات مواصفات تكنولوجية عالية إضافة الى عوامل الجودة والسعر والمواصفات الفنية الأخرى

إن التطور المذهل في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية سيؤدي لاختصار الوقت وخفض التكلفة وتحقيق مرونة أكبر وكفاءة أكثر في العملية الإنتاجية وقدرة كبيرة في مُعالجة البيانات والذكاء الصناعي ولا شك أن هذه المستجدات ستعمل على اتساع نطاق التطوير والتغيير وحدوث تحولات غير مسبوقة في الاقتصاد وسوق العمل والقطاع الصناعي حيث يُمثل التحول الرقمي واحداً من أهم دوافع ومحفزات النمو في كبرى الشركات والدوائر الحكومية مما يفرض على الشركات سباقاً حاسماً لتطوير حلول مبتكرة، تضمن استمراريتها في دائرة المنافسة (البار، المرحبي: ٢٠٢١).

١- مفهوم التحول الرقمي

يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها.

٢- خطوات التحول الرقمي

يمكن أن يبدأ التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجية رقمية وإجراء تحسين على الوضع الراهن ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية ولتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في المنشئة. بعد ذلك يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة ومحكمة لكافة الظروف ولتدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود. وأخيرا، وجود إدارة التغيير للتحول الرقمي متطلب رئيسي للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية.

٣- فوائد التحول الرقمي

التحول الرقمي له فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية والشركات أيضاً منها أنه يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويُحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين. كما يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

٤- التحول الرقمي وانترنت الأشياء

انترنت الأشياء تيسر وتساعد على انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات حيث تشهد أعداد الأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء حول العالم نمواً كبيراً ويصل عددها اليوم إلى ما يقارب ٨.٤ مليارات جهاز، مع توقع وصول هذا الرقم إلى مئات المليارات. وبحسب توقعات مؤشر سيسكو للتواصل الشبكي المرئي، فسيكون أكثر من ٥٠٠ مليار جهاز وشيء متصلاً بالإنترنت بحلول العام ٢٠٣٠، ما يعني أن المرحلة الحالية والمستمرة من التحول الرقمي أكبر أثراً وأكثر صعوبة من مراحل التحول التقني السابقة. ويقول

خبراء إن الاضطراب الرقمي الذي تشهده معظم قطاعات الأعمال حالياً سيكون المحرك في تحقيق تغيرات جذرية في الاقتصاديات والمدن والمجتمعات الذكية.

ومن هنا يفرض التحول الرقمي على المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة الاستفادة من إنترنت الأشياء لتكون أكثر إدراكاً وقدرة على التنبؤ والمرونة في العمل وهي السمات التي ستمكنها من الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها. ولتحقيق النجاح، فإن على المؤسسات الحكومية والخاصة تطبيق الإطار الرقمي عبر طيف يشمل المحاور الأربعة الرئيسية: التقنيات والبيانات والأشخاص والعمليات. وسيحتاج العدد الهائل من الأجهزة المتحركة وأدوات الاتصال بالإنترنت والخدمات الرقمية في القطاعين العام والخاص إلى شبكات ضخمة وبنية تحتية متطورة. ومن خلال التواصل الشبكي بين الأشخاص والعمليات والبيانات والأشياء، فإن إنترنت الأشياء سيحمل معه إمكانيات تؤدى إلى سرعة وتيرة التغيير.

٥- التحول الرقمي ضرورة في تحسين كفاءة المؤسسات

أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، والتحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخلياً بشكل رئيسي وخارجياً وأيضا من خلال تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع. كما أن التحول الرقمي يسهم في ربط القطاعات الحكومية أو الخاصة ببعضها بحيث يمكن إجازة الأعمال المشتركة بمرونة وانسجام عال. وقد أصبحت الضرورة ملحة أكثر من ما مضى لتحول المؤسسة رقمياً، ويعود ذلك وبشكل أساسي إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كانت تخص الأفراد. لذلك هناك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع على المؤسسات والهيئات والشركات لتحسين خدماتها واتاحتها على كافة القنوات الرقمية

٦- تطبيق التحول الرقمي

يتم تطبيق التحول الرقمي عبر طيف يشمل التقنيات والبيانات والموارد البشرية والعمليات، حسب التفصيل التالي:

١- التقنيات: حيث يتم بناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، وأنظمة التشغيل، ووسائط التخزين، والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة. كما يستلزم ضمان مستوى خدمة مناسب لأفراد المؤسسة وعملائها وموردیها عبر فِرق مهنية مسؤولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة سواء أكانت هذه المنظومة محلية أو سحابية.

٢- البيانات: يفترض أن تقوم المؤسسات بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير معلومات وإجراءات نوعية موثوقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل. كما يجب متابعة البيانات بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المؤسسة وتوقعاتها

٣- الموارد البشرية: تُشكل الموارد البشرية جانباً حيوياً يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي بدونه. إذ يتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة، كما يتطلب تخطيط الرؤى وتنفيذها كفاءات بشرية وخبرات علمية وعملية مع إيمان بالتغيير والتطوير.

٤- العمليات: وهي عبارة عن مجموعة من النشاطات أو المهام المرتبة و المترابطة التي تنتج خدمة معينة أو منتجا معين للمستفيدين. يجب على المؤسسات إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير العمليات على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، ويتضمن ذلك الموائمة الداخلية والخارجية في إنجازات العمليات مع وجود رقابة في إنجاز العمليات والذي يعتبر أحد المفاتيح الرئيسية في المدخلات والمخرجات للمنظمة.

٧- العوائق التي تعرقل عملية التحول الرقمي

باختصار توجد العديد من العوائق التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات والشركات منها نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل المؤسسة والقادرة على قيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسة كما أن نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج تحد من نموها. التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجيا يعتبر أحد أكبر العوائق خصوصا إذا كانت الأصول ذات قيمة عالية

٨- التحول الرقمي والمستقبل

سيكون مدى ذكاء وتعاظم الدول في بناء وإدارة وتشغيل الحكومات والبنى التحتية والأعمال مبني على التحول الرقمي والذي يعتبر أحد أهم العوامل التي تحدد مستقبل شعوبها. فالقادة يتطلعون إلى تحسين الكفاءات وتقليل الإنفاق وتطبيق الخدمات الجديدة بسرعة ومرونة. هناك إمكانات ضخمة في الشرق الأوسط لبناء مجتمعات فعالة وتنافسية ومستدامة عبر التحول الرقمي، والذي سيعمل أيضاً على تحقيق تغيير جذري في خدمات المواطنين وفي مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم والسلامة والأمن والتي ستحقق بإذن الله رضا المواطنين وراحتهم. كما يُساهم التحول الرقمي في تحوّل أساليب العمل في العديد من القطاعات، كالنفط والغاز والخدمات المصرفية وتجارة التجزئة والسياحة والصناعات التحويلية إلى أساليب حديثة يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة ومبتكرة لتكون مساهمة في النمو الإقتصادي الكبير

الخلاصة:

يوفر التحول الرقمي فرصاً ضخمة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مختلف الجوانب، من أهمها تحقيق أهداف المؤسسات والوصل بها لرؤيتها الاستراتيجية بإمكانيات أقل من المهدرة في الوقت الحالي أو ما قبل التحول الرقمي. التحول الرقمي سيساعد المؤسسات على تحسين مسارها الصناعي واستخدام موادها بكفاءة أعلى وأمثل. كما أن التحول الرقمي سيفتح فرصا أكبر بعد فتح الحوار بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كل الوزارات. الوعي بحتمية هذه النقلة والعمل بصفة جماعية يساهم بشكل رئيسي في نمو هذه القطاعات وازدهارها والتي ستنعكس إيجابا على تقدم الدول لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل

فالثورة الصناعية الرابعة ثورة رقمية ابتكارية تتميز بالاعتماد على التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة من حيث كيف نعمل وكيف نعيش وكيف نتعلم تحررت معها القدرات الإبداعية الكامنة عند الانسان بشكل اتاحت له قدرات جديدة تمكنه من تسخير التكنولوجيا في خدمة الانسان وهى الثورة التي غيرت من وجهة الاقتصاد وسوق العمل في العديد من الدول محدثة تغيير في جميع جوانب الانسان لا رجعة فيها وغير قابلة للتوقف. لذلك يجب ان يكون للدول استراتيجية قومية للاستفادة منها ويقول (أريك اشميت وجارید کوهن) في كتابهما المعنون بـ(العصر الرقمي الجديد وإعادة صياغته في مستقبل الشعوب) في وصفهما للثورة الصناعية الرابعة ان التكنولوجيا الرقمية ازالت الحواجز التى كانت تفصل بين البشر وإزالة البعد الجغرافي واختلاف اللغات والأفكار وتحررت القدرات الابتكارية لديهم

سابعا: الثورة الصناعية الرابعة التي تشمل:-

١- التحول الرقمي والتكامل في سلاسل القيمة الافقية والعمودية
٢- التحول الرقمي في المنتجات والخدمات

٣- نماذج الاعمال الرقمية والوصول الى الخدمات (مصيلحي، ٢٠٢٢)

والتي تمثل البيانات والتحليلات بوصفها قدرات أساسية تشتمل على:-

أ- أجهزة الهاتف المحمول
ب- الحوسبة السحابية
ج- الواقع المعزز(الاجهزة القابلة للارتداء)
د- التفاعل متعدد المستويات مع العملاء وجمع معلومات حولهم
ه- تحليل البيانات الكبيرة والخوارزميات المتقدمة
و- أجهزة الاستشعار الذكية
ز- الطباعة ثلاثية الابعاد
ح- التوثيق وكشف عمليات الاحتيال
ط- التفاعل المتقدم بين الانسان والآلة
ي- تكنولوجيا كشف المواقع
ك- منصات انترنت الأشياء

خصائص الثورة الصناعية الرابعة

تتميز بالسرعة والتعقيد والشمول ومن اهم ملامحها:-

١- تصاعد دور الابداع والابتكار في الإنتاج بصورة اكبر من راس المال
٢- تعتمد على الاستفادة من كل سبق تحقيقه من تقدم حضاري
٣- تتسم بالشمولية في كل جوانب الحياة الإنسانية سواء على المستوى المادي والمعنوي
٤- السرعة الهائلة لتحولاتها نتيجة تصغير منتجات تكنولوجيا المعلومات للحد الأدنى والعمل في الوقت الحقيقي
٥- ان تأثيرها لن يقتصر على ما تقوم به من أفعال بل ستغير كل ما هو بداخلنا

٦- احتلت الروبوتات مكانة متقدمة ومتميزة الى الدرجة ان العديد من الاعمال والمنتجات تنفذ من خلال الأنظمة الذكية.
٧- بدأ الذكاء الاصطناعي يحل محل الانسان في كثير من الاعمال
٨- توسع الانسان في استعمال أنظمة جديدة من خلال أنظمة رقابية وتحكم واتصالات محمولة مما أتاح الفرصة للمناقشة العالمية على مستوى الوظيفة الواحدة والعمل الواحد
٩- اصبح التواصل المجتمعي ونقل وتخزين وتداول المعلومات منفتحا بلا حدود
١٠- الارتباط بين المصانع والاكاديميات حيث بدأ تطبيق ما يتم داخل المعامل الاكاديمية في الواقع العملي
١١- تأتى عملية التطوير من خلالها في شكل طفرات هائلة النمو وليس بصورة خطية او موجه
١٢- شملت مجالات علمية مختلفة مثل ظهور الطب الجزيئي والرقمي وكذلك ظهور علم المِؤشرات الطبية والهندسة الرقمية

تكنولوجيا المعلومات والرقمنة الابتكارية

لقد اصبح الدور الهام للتحول الرقمي هو التركيز على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرات المنظمة التنافسية وذلك بتحقيق ما نسميه بالتميز المؤسسي للمنظمة لذلك تسعى العديد من المنظمات الى التحول الرقمي من خلال عمل مبادرات لرقمنة المنظمة بشكل تستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تسهيل الابتكار الرقمي الامر الذى يوثر على القرارات التجارية والاستراتيجية للمنظمة.

ويعرف الابتكار الرقمي بانه انشاء قيمة او ميزة للمنظمة في السوق بشكل يمكنها من ريادة الاعمال والابداع التنظيمي فالرقمنة الابتكارية يقصد بها تحويل وظيفة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة الى وظيفة داعمة للتحول الابتكاري للمنظمة بشكل يجعلها منظمة استباقية في الاستفادة من التطور الرقمي لاقتناص المنظمة للفرص المتاحة في السوق ومساندتها ومنع التهديدات التي تواجهها في تحقيق أهدافها. وحتى تتحقق الرقمنة الابتكارية فانه لابد لنظم تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة ان تتصف

بالرشاقة وهى قدرة هذه النظم على التغيير والتكيف السريع مع المستجدات التي تحدثها التقنيات الرقمية الحديثة سريعة التغيير فهي تمكن المنظمات من اقتناص الفرص التجارية التي قد تظهر بسرعة وبشكل مفاجئ. وحتى يمكن للمنظمات التكيف والنجاح في ظل الرقمنة الابتكارية والثورة الصناعية الرابعة فعليها التركيز على ثلاثة عناصر وهى:-

١- التكامل الأفقي من خلال سلاسل القيمة
٢- التكامل الراسي من خلال أنظمة الإنتاج او الخدمات
٣- الهندسة الشاملة لسلسلة القيمة

ويتحقق التكامل الأفقي عن طريق خلق قيمة متكاملة بين المنظمات المرتبطة بدورة حياة الإنتاج عن طريق نظم المعلومات الحديثة وتدفق المواد بشكل اكثر فعالية ويتم التكامل الرأسي عن طريق تحول المنظمة الى منظمة ذكية مرنة تعمل على انتاج احجام صغيرة ومنتجات اكثر تخصصا بمستويات مقبولة من قبل المستخدمين ويتطلب التكامل الراسي الربط الذكي بين وحدات التعامل في المستويات الهرمية المختلفة الموجودة داخل المنظمة. ويعمل التكامل الأفقي والراسي على مشاركة البيانات في الوقت الحقيقي وتخصيص المواد بشكل اكثر دقة والتخطيط الدقيق، وتساعد الهندسة الشاملة على تطوير المنتج من خلال تطوير عمليات الإنتاج باستخدام تقنيات التحول الرقمي مع مراعات متطلبات العملاء وتصميم المنتجات والصيانة وإعادة التدوير . وبالتالي فانه يمكن النظر الى الابتكار الرقمي على انه انشاء عروض في السوق مبتكرة بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وما يترتب على ذلك من تغيير العمليات التجارية او النماذج الإدارية المستخدمة وفى عصر التحول الرقمي تشكل مخاطر تكنولوجيا المعلومات محور التركيز الرئيسي للإدارة العليا وخاصة في اتخاذ القرارات التجارية (مصيلحي، ٢٠٢٢)

مفهوم التحول الرقمي

مما سبق القول بان الرقمية في حد ذاتها ليست اتجاها حديثا في التعامل مع الحاسبات انما هي موجودة وارتبطت بوجود الحاسبات في شكلها الحديث اما الجديد السائد الان هو مصطلح التحول الرقمي الذى يعنى اتجاه كثير من المؤسسات السلعية والخدمية الى ممارسة كافة الأنشطة والوظائف باستخدام تكنولوجيا المعلومات المستندة الى التبادل الإلكتروني للبيانات عبر شبكات الحاسب عموما وشبكة الانترنت خصوصا فالتحول الرقمي يعنى إتمام اكبر قدر من المراحل وانشطة العمل عبر شبكة الانترنت دون الحاجة الى التعامل المباشر مع العملاء او الموردين وغيرهم من شركاء النشاط فالتحول الرقمي في مؤسسات الاعمال يعنى استخدام المؤسسة أيا كان شكلها القانوني او طبيعة نشاطها فان تكنولوجيا المعلومات تستند الى التبادل الإلكتروني للبيانات في ممارسة وظائفها كالإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وبالتبعية استخدام هذه التكنولوجيا في ممارسة وظائف الإدارة الخاصة بهذه الأنشطة كالتخطيط والتوجيه والرقابة والمتابعة وغيرها من الوظائف الإدارية

فمن ناحية التسويق على سبيل المثال فاذا تخلينا ان أي نشاط يمر بأربعة مراحل هي:-

١- مرحلة الاعلان عن السلعة او الخدمة وتوفير معلومات عنها
٢- مرحلة طلب السلعة او الخدمة
٣- مرحلة الحصول على السلعة او الخدمة وتسليمها للعملاء
٤- مرحلة تحصيل القيمة من العملاء (مصطفى، ٢٠٢٢)

فالتحول الرقمي يعنى أداء اكبر قدر من الأنشطة السابقة عبر الانترنت فاذا تمت جميعها عبر الانترنت يكون حدث هناك تحول رقمي كامل كما هو الحال في تجارة الخدمات عند كثير من الشركات اما في السلع المادية يكون في الغالب تحول غير كامل لان بعض الجوانب تودى ماديا عبر وسيط الشحن

ويستند التحول الرقمي في مؤسسات الاعمال الى مجموعة من الأدوات

١) التبادل الإلكتروني للبيانات
٢) الحوسبة السحابية
٣) انترنت الأشياء
٤) مواقع الويب

التحول الرقمي نظام مؤسسي

يقصد بالنظام المؤسسي وجود منشاة تمارس نشاطها على سبيل الاعتياد والامتهان والتكرار سواء كان لهذه المؤسسة وجود مادى او معنوي او كلاهما معا سواء كانت المنشاة تجارية او صناعية او خدمية هادفة للربح او غير هادفة للربح مملوكة للأشخاص أو مملوكة للدولة

حيث افرزت شبكة الانترنت مجموعتين من المؤسسات

١- مؤسسات ليس لها وجود مادة ملموس وانما تزاول نشاطها عبر ما يسمى بالتوزيع الرقمي تتعامل بالسلع والخدمات الرقمية مثل شركات ملفات الفيديو وشركات استدعاء السيارات وأيضا شركات المواقع الاعلامية الالكترونية.
٢- مؤسسات لها وجود مادى ملموس مقارنة بالقيمة الكلية للمؤسسة حيث تعتمد هذه الشركات على مواقع الويب الخاصة بها مثل شركة مايكروسفت وشركة جوجل وموقع فيس بوك
٣- مؤسسات عادية تمتلك أصول مادية ومعنوية تقليدية انتهت الى مزاولة قدر كبير من أنشطتها الكترونيا وابتكرت كثير من الخدمات الإلكترونية وابتكرت كثير من الخدمات الكترونية التي يمكن تقديمها للعملاء والشركاء مثل البنوك والمؤسسات التعليمية والمؤسسات التجارية التقليدية

تقنية الجيل الخامس

ان المرحلة الجديدة من الجيل الخامس ستوفر مجموعة كبيرة من تجارب الواقع الافتراضي مثل الجمع بين عدة وظائف ودرجة الوضوح العالية والبث الانى للخدمات

الإعلامية كما ان هذه المرحلة ستراقب وتؤثر على جميع العمال بدأ من الأنشطة التجارية وانشطة المستشفيات وحتى موجودات المصانع والمركبات ذات القيادة

وعلى الرغم من ان المؤشرات الحالية تظهر زخما كبيرا الا ان هناك المزيد من الاستثمارات في قدرات شبكة الاتصالات لتلبية احتياجات معدل الإنتاجية والانتشار ومدة الاستجابة المطلوبة لإطلاق العنان لقدرات الجيل الخامس إضافة الى قطاع التكنولوجيا ما زال يواجه العديد من المعوقات المتعلقة بتمويل طرح الجيل الخامس وتامين السيولة المناسبة لاستثمارات الطيف الترددي والشبكة الجديدة ومع استمرار القطاع في البحث عن فرص لخلق مصادر قيمة جديدة والاستفادة المثلى من البنية التحتية ينبغي على صانعي القرار والمشرعين ان يسهموا بشكل ملموس في اطلاق العنان لإمكانيات الجيل الخامس

ومن المتوقع ان نشهد الاندماج المثالي لتقنية الجيل الخامس مع مختلف القطاعات من خلال المحاور الخمسة التالية:-

١) المتابعة والتحليل
٢) تعزيز الأداء
٣) التحكم عن بعد في الوقت الحقيقي
٤) الواقع الآني المعزز

وبحلول العام ٢٠٢٤ سيكون هناك أكثر من ٢٢ مليار جهاز لأنترنت الأشياء المتصلة حسب دراسة حديثة أجرتها شركة اريكسون وسيكون ٤.١ مليار من هذه الأجهزة مزودا باتصال خلوي (World Government sumit2023)

التطلع قدما نهجا جديدا لتقنية الجيل الخامس

سيكون لتقنية الجيل الخامس دورا أساسيا في تعزيز الطموحات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لمختلف دول العالم من حيث تنمية الاقتصاد والاسهام في تسوية الانقسام الرقمي على مستوى التطبيق والاتصال وتعزيز التنافسية الوطنية لمختلف القطاعات

تدرك الدول الفرصة المتاحة وتعمل من اجل تحقيقها ورغم ان التحرك مبكرا هو الخيار المفضل بالتأكيد علينا ان ندرك ان الفائدة الحقيقية ليس ان نكون الأول والاسرع فالاهم لأى دولة هي ان تتحرك بمرونة وقدرة على التحرك في اطار نظمها التشريعية

وبفضل المزايا التي تتمتع بها تقنية الجيل الخامس مثل بنيتها التي تعتمد على السحابة أولا وطيفها الترددي العريض وزمن الاستجابة المنخفض برزت هذه التقنية كمنصة ستقود الابتكار في عدة قطاعات الرعاية الصحية والسيارات والخدمات اللوجستية وانترنت الأشياء الهائل وغيرها الكثير وستستفيد مجالات الاستخدام في انترنت الأشياء والمهام الحرجة من شبكة الجيل القادم التي تمتاز بالاتصال الدائم وفى الوقت الحقيقي

وعليه لابد من التفكير بأسلوب مبتكر والتحول من النهج الذى يعتمد المسار الخطى من الأعلى الى الأسفل الى نهج تفاعلي ديناميكي يعتمد سياسة التوجه للسوق ووضع اطر تنظيمية (توسع بالصلاحيات الى ما بعد النشر والتوسع بالشبكة لإنشاء نظام شامل يسمح بتطوير تطبيقات ومجالات استخدام تساهم في قيادة الاعمال وفرص الاستثمار). (World Government sumit2023)

بعض حقائق الجيل الخامس

بدأت الدول بالفعل في تطبيق تكنولوجيا الجيل الخامس ومن المتوقع أن تحقق هذه التكنولوجيا ارتفاع الناتج الاقتصادي ومعدلات التشغيل. (إيمان طه، ص:٢١)

المحور الثالث: تمويل المشاريع الصغيرة في مدينة انجمينا

أولا: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار ثلاث بنوك عاملة في مدينة انجمينا قبل فترة طويلة لأكثر من عقدين من الزمن هي اورا بنك ORABANK والشركة الشادية للبنوك SGT ومصرف

شاري التجاري BCC من مجتمع الدراسة البالغ عددها ثمانية بنوك (البنوك العاملة في تشاد)

وتمثل العينة ثلث البنوك العاملة في الميدان، وقد تم تصميم استبانة مكونة من احدى عشرة أسئلة موجهة الى الإداريين في هذه البنوك كلهم رؤساء اقسام ومدراء إدارات وقد تم جمع الاستبانات وتحليلها بناء على هذه الأسئلة المطلوبة من البنوك الإجابة عليها وكانت الاسئلة تتمثل في:-

١- ما هي شركة الانترنت التي يستخدمها البنك
٢- هل يوجد قسم مختص بإدارة المنصات الالكترونية
٣- هل شروط الحصول على التمويل ميسرة
٤- هل تتم عمليات البنك رقميا
٥- هل تم تمويل مشاريع صغيرة خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٢
٦- في أي مجالات تم تمويل هذه المشاريع زراعية- صناعية تجارية
٧- كم القيمة التقريبية للمشايع الممولة
٨- هل هناك تعثر في سداد الأقساط
٩- هل تستخدم إدارة التمويل بالبنك منصة رقمية لمنح القروض ومتابعتها
١٠- هل راتج البنط لتطبيق الرقمية في عملياته
١١- هل يقوم البنك بتدريب العاملين من اجل التحول الرقمي

وبناء على التحليل الإحصائي لهذه الاستبانة تبين ان الشركات التي تستخدمها هذه البنوك تختلف من بنك الى اخر ولكن معظمها يعتمد على انترنت خاص بالبنك خارج اطار شركات الاتصال المعروفة. كما انه يوجد قسم خاص بإدارة المنصات الالكترونية وبعضها يمكن ان يتحول الى الرقمية الكاملة في السنوات القادمة اذا استمر النهج الحالي. اما شروط التمويل من حيث السهولة واليسر فاغلبها تعتبر متوسطة من حيث نسبة الفائدة او زمن تسديد التمويل. اما اذا كانت تتم العمليات رقميا فان اغلبها سيتحول الى الرقمية باعتباره مطلبا اساسيا في الوقت الراهن. اما عن قيمة

التمويل السنوية فبعضها وصل الى٣٠٠٠٠٠ دولار سنويا خلال فترة الدراسة. اما اغلب المشاريع التي تم تمويلها فهي زراعية او تجارية ولكن توجد تمويل لمشاريع صناعية محدودة نتيجة لضعف الاستثمار في المجال الصناعي في تشاد. اما من حيث التعثر فى السداد فاغلب مستوى التسديد يعتبر جيد مقارنة مع المستوى الاقتصادي العام الذي يتصف بالركود. اما من حيث استخدام منصة رقمية للمتابعة فاغلبها يستخدم الجانب الكلاسيكي في المتابعة نتيجة ضعف انتشار النت في منطقة الدراسة وأيضا انخفاض مستوى التعليم أيضا. اما من حيث تطبيق جميع العمليات الالكترونية فلا تزال نسبة محدودة يطبق فيها دون الأخرى. اما من حيث تطبيق التدريب فوجد ان اغلب الدورات في هذا المجال متوفرة نتيجة السعي للحاق الرقمية التي أصبحت مفروضة على البنوك خاصة في ظل التحول الرقمي وتطبيق الجيل الخامس في الانترنت وشبكات الاتصال والسرعة في الحصول على المعلومات والتحول شبه الكامل الى الرقمية في المستقبل في هذا العالم الذى يسود فيه السرعة والتغير من اجل إيجاد حيز متكافئ في ظل المنافسة القوية.

ثانيا: الخاتمة

يعتبر التحول الى الرقمية مطلبا محوريا في المنتجات سواء كانت سلعية ام خدمية الا انها في جانب الخدمية أهم خاصة مع المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والعالمية والتي تعتمد على الجانب الكبير في خدماتها الى الرقمية لتحقيق السرعة وتقليل التكلفة والجهود في عصر الجيل الخامس التي اتسم بتكنولوجيا الأشياء المرتبطة بالأنترنت وامتاز بوفرة المعلومات وسهولة الحصول عليها واستخدامها فاصبح لزاما على المؤسسات التي تقدم الخدمات وخاصة البنوك المحلية ان تستخدم هذه التكنولوجيا في عملياتها خاصة في جانبي الاستثمار والتمويل وايضا المؤسسات المستفيدة من التمويل للارتقاء بمستواها الإداري والتكنولوجي للحاق بركب التقدم والتكنولوجيا. وتوصل البحث الى نتائج وتوصيات:

أ- النتائج

١- تستخدم المؤسسات المالية شبكات انترنت خاصة بها فى عملياتها المصرفية
٢- يوجد موظفين مطورين للبرامج التي تستخدمها البنوك في عملياتها
٣- تتفاوت نسبة التمويل من بنك الى اخر حسب القدرات المالية للبنك
٤- يوجد تدريب للموظفين المشرفين على المنصات الالكترونية
٥- يتركز التمويل على الجوانب الزراعية والتجارية دون الصناعية
٦- ما زالت بعض العمليات تتم كلاسيكيا نتيجة لضعف شبكة الانترنت وتدنى المستوى التعليمى

ب- التوصيات

١- ينبغي التحول الى الرقمية في جميع العلميات المصرفية
٢- أهمية التركيز على التدريب لرفع مستوى الكفاءة والأداء
٣- تخصيص ميزانية للحصول على التكنولوجيا
٤- أهمية تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية لتوفير التمويل
٥- مضاعفة تمويل المشاريع الصغيرة نسبة لاحتياج المجتمع اليه

المراجع والمصادر

١. فضل عبد الكريم البشير، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامى التمويل الإسلامي، مجلة المشورة، العدد 9 دولة قطر، اكتوبر 2018.
٢. كرستينا دوارتى، افريقيا تتحول الى الرقمنة، مجلة المستقبل الرقمي، وجهة نظر، التمويل والتنمية، مارس 2021.
٣. السيد على السيد جمعة، التمويل المستدام للتعليم العالي الاليات والخيارات ، كلية التربية جامعة السويس،2020
٤. محمد غنم، دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، مجلة المدبر عدد خاص

بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية، فرص وتحديات، المجلد09عدد خاص10-10 2022
٥. قد حنان، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، BADRورقلة ٢٠١٢-٢٠١٦ مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة المتريز اكاديمى ، جامعة قاصدى مرباح، الجزائر ص٣
٦. نويرة نورة، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة الوسيلة، في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماستر غير منشورة.
٧. سارة محمد صابر رشوان، حسنى مهران، أحمد صبرى أبو زيد، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الثانى، السنة الاولى، ابريل ٢٠٢٢م
٨. عدنان مصطفى البار، خالد علي المرحبي، التحول الرقمى كيف ولماذا، جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٢١م.
٩. حسين مصيلحى، التحول الرقمى الاطار المستقبلي لنظم وتكنولوجيا المعلومات، دار الكتب والوثائق القومية، إدارة الشئون الفنية، الجيزة، ط١.
١٠. السيد عبد العزيز مصطفى، التحول الرقمى في منظمات الاعمال، جامعة القاهرة كلية التجارة، ٢٠٢٢م.
١١. ما وراء شبكة الاتصال، تدابير السياسة العامة لاتخاذ تقنية الجيل الخامس كمنصة انطلاق للاقتصاد الرقمى، World Government sumit2023 بالتعاون مع BBG Boston Consulting Group، ص٤.
١٢. ايمان طه، تكنولوجيا الجيل الخامس، مركز تحوت للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص٢